



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



من وزارة الدفاع الى وزارة الحرب «مفارقة المسمى وتناقض السلوك»

ما ابعاد وتداعيات القرار الأمريكي على العقيدة العسكرية الامريكية؟

د. عبد الرزاق غراف

باحث أول

بمركز الخليج للأبحاث



تيمنا بإرث الآباء المؤسسين وضمن حزمة قراراته الاستثنائية التي تدخل في حيز المراسيم التنفيذية الخارجية عن نطاق موافقة الكونجرس، أقدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تغيير اسم وزارة الدفاع الأمريكية الى وزارة الحرب، ما ترك جملة من الأسئلة حول دوافع القرار وتأثيره المنتظر على العقيدة العسكرية الأمريكية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد طلاق الولايات المتحدة عن عزلتها السياسية دون رجعة، فضلا عن تداعياته على السلوك الخارجي لأكبر قوة عسكرية في العالم. وارتباطاتها اتجاه حلفائها. وحدود خلافها مع أعدائها ومنافسيها، والأكثر من كل هذا تأثير ذلك على الانتشار العسكري الأمريكي الخارجي ذات النمط الامبراطوري والذي لطالما ساهم في بناء ثم استمرارية الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي

تاريخ المسمى وروافد إعادة بعثه من جديد:

منذ تأسيس الاتحاد الفدرالي الأمريكي في شكله الأم سنة ١٧٧٦ اتخذ الكيان الجديد استراتيجية متدرّجة في بناء مؤسساته، على غرار الكونجرس الذي تأسس بموجب الدستور الأمريكي سنة ١٧٨٧ وعقد اجتماعه الأول سنة ١٧٨٩، وفي أغسطس سنة ١٧٨٩ قام الكونجرس بتأسيس وزارة الحرب الأمريكية للإشراف على الجيش والبحرية ومشاة البحرية، قبل أن تستقل وزارة البحرية الأمريكية عن وزارة الحرب سنة ١٧٩٨.

صمد مسمى «وزارة الحرب» قرابة ١٥٨ عاما رغم التحولات البنيوية الكبرى سواء تلك التي مرّ بها هيكل الاتحاد الفيدرالي الأمريكي ذاته بعد الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ستينات القرن التاسع عشر بقيادة «ابراهام لينكولن»، أو تلك

المرتبطة بالبنية الإقليمية ثم الدولية التي دفعت الولايات المتحدة لتكون أحد أكبر القوى الدولية عسكريا واقتصاديا وان تأخرت سياسيا عن هذا المضمار بشكل نسبي في ظل عزلتها السياسية التي تبناها بداية «جيمس مونرو» عشرينات القرن التاسع عشر واستمرت الى غاية الحرب العالمية الثانية

في يوليو من سنة ١٩٤٧ وتحت طائلة التحولات الكبرى التي تداعت لها موازين النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، التي خرجت منها أوروبا مدمرة منهكة تعيش متلازمة «الانتصار والهزيمة» في آن واحد. فهي وان كانت تخلصت من النازية إلا أنها خسرت قيادة النظام الدولي في ظل تراجع نفوذ الامبراطوريات التقليدية الفرنسية والبريطانية وصعود لاعبين جدد (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) لملأ هذا الفراغ، اين آلت قيادة العالم الليبرالي الحر الى الولايات المتحدة، في ظل هذه الأوضاع حملت إدارة «هاري ترومان» على عاتقها مسيرة الواقع الجديد الذي كانت أولى ارهاصاته انشاء قانون الأمن القومي الذي كانت من مخرجاته تغيير اسم وزارة الحرب الى مار عُرف بداية بـ «المؤسسة العسكرية الوطنية» ولاحقا بـ «وزارة الدفاع الأمريكية» سنة ١٩٤٩، اين استمر هذا المسمى لغاية التغيير الأخير



العسكري الأمريكي كان دفاعيا. إما حبس الحدود الأمريكية أو أنه لم يخرج في أقصى مستويات تمدده عن المحيط الاقليمي سواء ضد البريطانيين أو ضد الاسبان والمكسيكيين لاحقا، وحتى خلال الحربين العالميتين فقد اتخذ التدخل الأمريكي نمط الدفاع عن الحلفاء الذين لم يكونوا في خانة المبادرين رغم الأسباب الدفينة وراء الحربين

وعلى النقيض من ذلك شهدت فترة ما بعد ترسيم مسمى «وزارة الدفاع» سنة ١٩٤٩ جنوح السلوك الأمريكي نحو تبني «العقيدة الهجومية» خارج نطاق ما يحمله المسمى الجديد من معاني، اين تجلّى ذلك خلال الحرب الكورية تازيا مع تبني المسمى الجديد «وزارة الدفاع» ثم تلى ذلك الحرب في فيتنام وصولا لغزو أفغانستان والعراق وقبلهما الصومال وليبيا وغيرها من حالات، ولا يخرج القصف الأمريكي لإيران مؤخرا والتهديد العسكري لفنزويلا عن هذا السياق، على النحو الذي لم يخلو عقد إلا وخاضت الولايات المتحدة حربا إما بشكل مباشر أو بالوكالة، وان كان كل هذا السلوك الخارجي لا ينفك في ذاته عن جملة من الدوافع والأسباب سواء الداخلية منها المرتبطة بلوبي الصناعة العسكرية الراغب دوما في توسيع اسواقه الخارجية أو اللوبي النفطي الراغب هو الآخر دوما لتوفير الموارد اللازمة، أو الخارجية منها المرتبطة بحماية موقع التفوق الاستراتيجي الأمريكي أمام الخصوم والمنافسين وبخاصة في أهم دوائر الصراع الاستراتيجي التي تشهد حالة من الاستقطاب الحاد على النفوذ والهيمنة كالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والمحيطين الهادي والهندي والممرات المائية ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد العالمي، وهي كلها تقع ضمن جوهر بناء واستمرار الانتشار الامبراطوري الأمريكي في بُعد العالم.

نظريا كثيرة هي الدوافع التي ساقها ترامب وكبار مسؤولي ادارته لتبرير خطوتهم، وان كان جلّ التبريرات قد سبقت وفق ما عهدناه في خطابات اقصاب الإدارة الأمريكية الراهنة المتمحورة حول قاعدة «فرض السلام بالقوة» بما يعكس ويعيد هيبة القوة العسكرية الأمريكية وقدرتها على حماية مصالحها وضبط سلوك منافسيها



في ذات السياق تبرز معالم تأثير تغيير «المسمى» على العقيدة العسكرية الأمريكية، وهو ما حملته بيانات البيت الأبيض في هذا الشأن، والتي اشارت الى أن المسمى القديم أي «وزارة الدفاع» هو دفاعي أكثر من اللازم، في حين المراد حسب ذات البيانات أن تكون الولايات المتحدة هجومية كذلك

العقيدة العسكرية الأمريكية بين مفارقات «المسمى» وتناقضات «السلوك»

بين «العقيدة الدفاعية» و«العقيدة الهجومية» التي استند إليها خطاب ترامب وما حملته من مبررات التغيير تبرز مفارقة حدود التناقض بين «المسمى» و«السلوك»، فخلال قرابة القرن ونصف القرن ورغم أنها كانت تحت مسمى «وزارة الحرب» إلا أن جلّ الجهد



مزيج بين ما هو استراتيجي وشخصي «دلالات القرار وتداعياته»

على ضوء سلوك ترامب الذي ترسّخ خلال عهده الأولى وازداد رسوخا خلال الثانية، سيتضح بما لا يدع للشك مدى تأثير البعد الشخصي في صناعة القرار الأمريكي خارج الأطر التقليدية التي لطالما تعودت عليها الولايات المتحدة في السبعة عقود الماضية، على النحو الذي امتزجت فيه أركان الطرح **السلوكي** في علم السياسة والمرتهن للبنية السلوكية لصاحب القرار بنظيره **الواقعي** المرتهن للقوة كمحدد رئيسي في تفسير العلاقات الدولية والسياسة الخارجية في نهجها الصراعى، وهو مزيج ومهما ما سيتخذ من مقاربات تفسيرية إلا أنه حتما سيبقى بعيدا كل البعد عما يرتتهن له الطرح الليبرالي المستند للتعاون وتعزيز التكتلات الدولية في تفسير ذات الظواهر، وهو ما ترجمه دونالد ترامب ضمن أحيائه لانعزالية وحمائية الأبناء المؤسسين تحت شعار «أمريكا أولا»، وسياسته اتجاه الروابط العابرة للأطلسي وحلفاء الولايات المتحدة التقليديين في أوروبا

سياسة ترامب القائمة على استراتيجية «القوة لفرض السلام» ورغم أنها تدخل في ذات سياق ما روج له «ثيودور روزفلت» بداية القرن العشرين ضمن ما عُرف يومها بإستراتيجية «العصا والخلية» كتعبير عن الحدود الفاصلة بين آليات القوة الناعمة والتفاوض في مقابل التهديد بالقوة العسكرية، إلا أنها في الحالة الراهنة ستنال هي الأخرى نصيبها من المفارقة بين مطالب الخطاب ومتطلبات الممارسة، وهذا في ظل تناقض الخطاب الرسمي الراغب في التسويق للسلام ولشخص دونالد

ترامب كرجل سلام، وبين واقع جنوح الممارسة نحو التهديد بتفعيل أدوات القوة الخشنة التي يعتبر مصطلح «الحرب» احد دلالاتها.

وبغض النظر عن مدى نجاح مساعي ترامب الراهنة في ظل ما يواجهه المسمى الجديد من عوائق دستورية وقانونية ومؤسسية مرتبطة أساسا بموافقة الكونجرس عليه، ما جعل القرار يستغل ذلك الهامش الذي سمح به القانون وهو قدرة الرئيس على تغيير الاسم الفرعي (المسمى الثاني) لأي وزارة، أو ما تعلق بالتكلفة المالية لترسيم هذا القرار والذي يصل لمليار دولار حسب تقارير أمريكية، إلا أن الثابت أن لتغيير الاسم ما بعده، سواء فيما تعلق بمستقبل الموقع الأمريكي المهيمن في العلاقات الدولية أو ما تعلق بمدى قدرة الولايات المتحدة على فرملة هذا الانكماش المتأني والمرن في تفعيل ما تمتلكه من أدوات القوة بما فيها العسكرية والتي تقع في صلب عقيدتها العسكرية، خاصة في ظل ربط بعض التقارير لقرار ترامب بالاستعراض العسكري الصيني المهيب الأسبوع الفارط، الذي اخذ ابعادا استراتيجية اكبر من كونه حدثا مرتبطا بإحتفالية النصر خلال الحرب العالمية الثانية، الى مسارات أخرى مرتبطة بمعالم صناعة تكتل عالمي مناهض للهيمنة الأمريكية محوره الصين واطرافه روسيا والهند وكوريا الشمالية ودول أخرى، يعدّ مزعجا بل ومهددا لحدود الهيمنة الأمريكية الراهنة على النظام الدولي، وقد يكون هذا ما استشعره دونالد ترامب الذي لا تكاد الصين تنفك عن خطابه إلا فيما هو نادر، وكان بذلك سببا مباشرا في لحظة اتخاذ القرار بالانتقال من مسمى «وزارة الدفاع» الى «وزارة الحرب».



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

